



## سياسة استمرارية الأعمال

تلتزم دائرة المالية في دعمها وقيادتها لنظام إدارة استمرارية الأعمال من خلال قدراتها الفردية والمؤسسية لتحقيق سياسة وأهداف نظام استمرارية الأعمال واستخدام تقنيات التحفيز المختلفة وتمكين الأشخاص وإشراكهم.

حيث تلعب دائرة المالية دورًا أساسيًا في تزويد الجهات الحكومية بإمارة أبوظبي بأفضل الخدمات المالية والحلول التخصصية من نوعها وكذلك إدارة الموارد المتاحة بكفاءة.

كونها الذراع المالي لحكومة أبوظبي، فإن دائرة المالية تقرر وتلتزم تمامًا بتوفير خدمة مستمرة لجميع الجهات الحكومية في أبوظبي ولعملائها.

وتلتزم دائرة المالية أيضًا بتلبية جميع الالتزامات القانونية والتنظيمية المعمول بها والمتطلبات الاتحادية وكذلك توجيهات المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي.

يطبق نظام إدارة استمرارية الأعمال على الوحدات التنظيمية الحيوية (الإدارة العامة للجمارك - قطاع الموازنة العامة - قطاع الحسابات الحكومية - إدارة تقنية المعلومات).

ومن ثم، ونظرًا لكونها جزءًا لا يتجزأ من العمل تتبنى دائرة المالية المناهج التفاعلية والاستباقية للتقليل من آثار أي حادث رئيسي وهي كما يلي:

- وضع ومتابعة تحليل مخاطر وأثار نظام استمرارية الأعمال متماشيا معه.
- وضع إستراتيجيات وخطط إنعاش للأعمال للتخفيف من المخاطر الكبرى.
- جعل تخطيط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث جزءًا أساسيًا في جميع مواصفات متطلبات الأعمال القائمة والمستحدثة ضمن نطاق أعمالها.
- تقديم متطلبات السياسات التي سوف تقضي بأن يكون لدى موردي الخدمات الطرف الثالث إستراتيجيات طوارئ أو إنعاش مناسبة وتم اختبارها في المكان بالتنسيق مع دائرة المالية إذا استدعى.
- وضع تطبيقات لأعمال المهمة لاستخدام بنية أنظمة تكفل استمرارية التشغيل ووجود البدائل في إطار فشل النظام الأساسي.
- إعداد خطط تدقيق وإجراء تدريبات لتوفير الثقة والقدرة المؤسسية بأن المنتسبين على علم بأدوارهم وبالعمليات اللازمة لتحقيق أهدافها.
- إعداد خطة تعافي لعمليات جميع وحدات ووظائف وعناصر العمليات أو الأعمال ضمن إستراتيجية متفق عليها.
- التحسين المستمر لمدى ملاءمة وكفاية وفعالية نظام إدارة استمرارية الأعمال.

تقوم هذه السياسة على "معيار ودليل إدارة استمرارية الأعمال" الصادر عن "الهيئة الوطنية لإدارة الأزمات والكوارث الطارئة تحت إشراف المجلس الأعلى للأمن القومي" وعلى المعايير المحددة من قبل "المنظمة الدولية للتوحيد القياسي" ISO 22301 - الأمن المجتمعي - نظام إدارة استمرارية الأعمال - المتطلبات.

أعدت ونشرت وطُبقت هذه السياسة في دائرة المالية. ويلتزم جميع موظفي الدائرة بالامتثال لهذه السياسة المنطبقة عليهم. وتكون كل دائرة/قطاع/ إدارة مسؤولة عن جاهزية إدارة استمرارية الأعمال في جميع الأوقات.

تتم مراجعة هذه السياسة على أساس سنوي لمعرفة مدى استمرار ملاءمتها وعند حدوث تغييرات كبيرة.

محمد البحر السويدي  
رئيس دائرة المالية - أبوظبي